تقرير خاص

بتوثيق تورط الجيش السوداني بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة في السودان

تقرير خاص بتورط الجيش السوداني
في انتهاكات القانون الدولي وجرائم الحرب في مدينة ود مدني

على مدار نحو عامين، يعيش المدنيين في السودان أوضاعًا كارثية في ظل استمرار النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، حيث الهجمات المستمرة التي تستهدف المدنيين، وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية للذين هم في أمس الحاجة إليها، مع استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى السودان بما يجعل معاناة المدنيين مستمرة.

وتعكس الانتهاكات التي شهدتها مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة في يناير 2025، لمحة عن الانتهاكات التي تورط فيها الجيش السوداني، خلال الحرب مع قوات الدعم السريع، وهي انتهاكات تمثل انتهاكًا صارخًا للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتتعارض مع القوانين الوطنية والمواثيق الدولية التي تكفل الحماية للمدنيين، فضلًا عن أنها تضاعف من تمزيق النسيج الاجتماعي الذي تفتت بسبب هذه الحرب.

1. الانتهاكات في مدينة ود مدني

شهدت مدينة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة، انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ارتكبها الجيش السوداني خلال العمليات العسكرية، ففي 11 يناير 2025، استعاد الجيش السوداني السيطرة على مدينة ود مدني بعد انسحاب قوات الدعم السريع منها، وشهدت المدينة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان عقب هذا الاستيلاء.[1]

وقد تنوعت الانتهاكات في مدينة ود مدني، ما بين استهداف المدنيين، وعمليات الإعدام خارج القانون، والاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري، والنهب والتدمير العشوائي للممتلكات، والاعتداءات الجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي[2]، وذلك على النحو التالي:

[1] السودان.. فرار الآلاف من سكان "الكنابي" بعد عمليات "وحشية"، سكاي نيوز، https://2h.ae/YTDP
[2] الأمم المتحدة: حرب السودان تزداد خطورة على المدنيين، العربية، https://2h.ae/egwc

2. الهجمات العشوائية واستهداف المدنيين

تعرضت أحياء مدنية في ود مدني لهجمات عشوائية، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين، فقد ارتكب الجيش السوداني انتهاكات بحق المدنيين في ود مدني بعد استرجاعها من قوات الدعم السريع.[3]

وأفادت التقارير بمقتل عشرات المدنيين، بمن فيهم عاملون في المجال الطبي، وبإصابة عدد أكبر من الأشخاص الآخرين في وادي مدني بين 15 و19 ديسمبر 2024، وبعض الاعتداءات مدفوع بأسباب عرقية، كما وقعت أعمال تشويه ونهب بالإضافة إلى استهداف أحد المستشفيات بهجوم مسلّح، واعتقال عشرات الأشخاص، من بينهم أفراد احتجزوا على أساس عرقي وانتماءات قبلية، وشُرد أيضًا ما لا يقل عن 250 ألف شخص[4].

وتم توثيق تعرض أحياء مدنية في ود مدني لقصف عشوائي بالمدفعية والأسلحة الثقيلة، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، ويشكل استهداف المدنيين انتهاكًا مباشرًا للمادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تحظر الهجمات ضد الأشخاص غير المشاركين في النزاع، كما ينتهك ذلك المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تجرم تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين.

3. عمليات الإعدام خارج نطاق القانون

شهدت مدينة ود مدني، عمليات إعدام ميدانية لأشخاص يُشتبه في تعاونهم مع قوات الدعم السريع دون محاكمات عادلة، وتحدث نشطاء سودانيين أن عناصر من الجيش السوداني والمليشيات المتحالفة معه ارتكبوا انتهاكات إنسانية جسيمة شملت القتل والاعتقال بحق مواطنين في مدينة ود مدني،[5] فيما تعد هذه الممارسة انتهاكًا صارخًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المادة (6) التي تنص على الحق في الحياة، والمادة (14) التي تؤكد على ضمانات المحاكمة العادلة.

---

[3] اتهامات للجيش السوداني والفصائل المتحالفة معه بقتل واعتقال مدنيين خارج إطار القانون في ود مدني، bbc، https://2h.ae/jzgp

[4] تعليق مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك على الاعتداء على المدنيين في ود مدني بالسودان، ohchr، https://2h.ae/DzaU

[5] السودان.. إعدامات ميدانية في ود مدني وأصابع الاتهام نحو الجيش، الحرة، https://2h.ae/MFoB

وقد أظهرت العديد من مقاطع الفيديو، مشاهد عنف يزعم أنها وقعت في ود مدني، بينها مقطع يظهر مدنيا يتوسل للجنود، قبل أن يطلق عليه النار، وفي مقطع آخر، يظهر شاب يلقى به من فوق جسر حنتوب. [6]

4. الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري

تشير التقارير إلى قيام القوات المسلحة السودانية باعتقال عشرات المدنيين بمن فيهم ناشطون سياسيون وصحفيون، دون توجيه تهم رسمية أو منحهم حق التواصل مع محامين أو ذويهم، أو توفير ضمانات قانونية، وشهدت ولاية الجزيرة انتهاكات واسعة عقب سيطرة الجيش على ود مدني، شملت عمليات قتل خارج نطاق القانون، واختطاف، وحرق للمنازل[7]، وتشكل هذه الممارسات انتهاكًا لاتفاقية مناهضة الاختفاء القسري لعام 2006، التي تحظر احتجاز الأفراد في أماكن غير معلنة وحرمانهم من الحماية القانونية.

كما تمثل وقائع الاعتقالات التعسفي والاختفاء القسري، انتهاكًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تنص المادة 9 على حق كل فرد في الحرية والأمان على شخصه، وتحظر الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، وقد ترقى هذه الأفعال إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، خاصة إذا كانت جزءًا من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي مجموعة من السكان المدنيين.

5. النهب والتدمير العشوائي للممتلكات

أشارت تقارير إلى حدوث عمليات نهب واسعة النطاق لممتلكات خاصة وعامة في ود مدني بعد سيطرة الجيش عليها، فقد ولاية الجزيرة شهدت انتهاكات واسعة شملت حرقًا للمنازل في كمبو طيبة شرق أم القرى،[8] ويُعد النهب انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، وفقًا للمادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر العقوبات الجماعية وأعمال النهب في مناطق النزاع.

---

[6] الجيش السوداني يرفض اتهامات بقتل مدنيين في ولاية الجزيرة ويؤكد ضرورة محاسبة المتورطين، france24، https://2h.ae/aJZA

[7] تواصل ردود الأفعال حول أحداث ولاية الجزيرة والانتهاكات في السودان، دبنقا، https://2h.ae/bnkD

[8] "سرقات ممنهجة".. شكاوى من انتهاكات الجيش السوداني في "ودمدني"، إرم نيوز، https://2h.ae/gZdQ

وأفاد بعض السكان، أن أفراد الجيش نهبو الممتلكات في منطقة قمبو، بالقرب من مدينة العرب على بعد حوالي 20 ميلاً شرق ود مدني، وعلى الأقل 12 شخصًا قتلوا في معسكر حليمة جنوب جامعة الجزيرة، وقام الجيش بقتل 6 رجال مرتبطين بمجندي الدعم السريع، واعتقلوا عائلاتهم واستولوا على ممتلكاتهم.[9]

6. الاعتداءات الجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي

أعرب مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قلقه البالغ حيال ورود تقارير متعددة تفيد بوقوع تجاوزات واسعة النطاق وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ود مدني، بما في ذلك اعتداءات ذات طابع عرقي.[10]

وتحدثت تقارير عن تعرض نساء وفتيات في ود مدني لاعتداءات جنسية على يد عناصر من القوات المسلحة، في انتهاك واضح لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وبروتوكولات القانون الدولي الإنساني التي تحظر العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة.

7. جرائم الحرب في السودان

تنذر الحرب المستمرة في السودان، بمزيد من المخاطر على المدنيين، في ظل الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين تحت وطأة المواجهات العسكرية بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، فالوقائع التي تم توثيقها في السودان على مدار ما يقرب من عامين، والتي تجلت في معركة سيطرة الجيش السوداني على مدينة ود مدني.

فالجرائم التي تم توثيقها في مدينة ود مدني، تمثل جرائم حرب، وتعكس انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فهذه الجرائم التي سبقت الإشارة إلى لمحة منها،

---

[9] الجيش السوداني ينفذ عمليات قتل انتقامية في ود مدني، المشهد، https://2h.ae/omBG

[10] تعليق مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك على الاعتداء على المدنيين في ود مدني بالسودان، ohchr، https://2h.ae/DzaU

تمثل جرائم حرب، حيث أنها شملت الاستهداف العشوائي للمدنيين، والإعدام خارج نطاق القانون، والنهب، والعنف الجنسي، وفقًا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما أن الجرائم في ود مدني، تمثل جرائم ضد الإنسانية، فالانتهاكات تمت على نطاق واسع، وبشكل منهجي ضد السكان المدنيين، فقد تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي.

شهدت المعارك التي اندلعت في السودان انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وجرائم حرب تستدعي وجود آليات فعالة للمحاسبة، تضمن تحقيق الإنصاف على المستويين المحلي والدولي، وتمنع إفلات الجناة من العقاب. وبما أن السودان صادق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2021، فإن المحكمة تُعد إحدى الأدوات الممكنة لتحقيق العدالة. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى تفعيل مبدأ التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني، نظرًا لعدم تغطية القانون الجنائي السوداني لجميع الجرائم، لا سيما الانتهاكات الجسيمة[11].

إن هذه الانتهاكات الموثقة في ود مدني تمثل خرقًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مما يستوجب تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، وندعو إلى تحرك دولي عاجل لضمان المساءلة ومنع تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل، **ونوصي بما يلي:**

- **إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة،** حيث يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية الدفع نحو تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لتوثيق الانتهاكات وتحديد المسؤولين عنها.
- **إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية،** وذلك نظرًا لخطورة الانتهاكات، فينبغي على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات لمحاسبة المسؤولين عبر آليات العدالة الدولية.
- **حماية المدنيين،** حيث يتعين على الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي ممارسة ضغوط على جميع الأطراف لاحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين من أي انتهاكات أخرى.
- **دعم الضحايا،** عبر تقديم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية للضحايا، بما في ذلك النساء والأطفال المتضررين من العنف الجنسي.

[11] "فوضى الانتقام" تثير المخاوف بالجزيرة السودانية ومطالبات بالعدالة، independentarabia، https://2h.ae/PhgV

مقدمو التقرير:

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الخبراء والمتخصيين بحقوق الإنسان، يمثلون العديد من التحالفات والمنظمات السودانية والإقليمية والدولية، إضافة لعدد من الباحثين في مجال الرصد والتوثيق، وفق المعايير المعنية والمرعية في إعداد التقارير الحقوقية، وتوثيق حالة حقوق الإنسان، وبما يشمل رصد وتوثيق جملة الإنتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإسان والقانون الدولي الإنساني.

وقد تم إعداد التقرير في إطار التزام ووفاء المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني السوداينة، بمسئولياتها وولايتها المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالسودان. وقد تم تفعيل التقرير مع كافة الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، في إطار التفاعل مع مختلف الآليات الدولية المتاحة والممكنة، ولتعزيز دورها وإسهاماتها في حماية حقوق الإنسان، وإنهاء المعاناة الإنسانية، وتحقيق المساءلة الجنائية الدولية عن كافة الإنتهاكات والتجاوزات والجرائم غير الإنسانية وجرائم الحرب المرتبكبة في السودان.